جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
وتحت إشراف:
المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي
و بالتعاون مع: مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية
ملتقى الدكتوراه الدولي متعدد الاختصاصات(IPPM'20)

الطبعة الأولى، 23--26 فيفري 2020
الموضوع: التكنولوجيا الحديثة وجودة الحياة

قالب الملتقى : 4 إلى 5 صفحات

عنوان المداخلة: **الرقابة الإدارية على الصفقات العمومية للجماعات الإقليمية في الجزائر و دورها في ترشيد النفقات العمومية**

طالب دكتوراه : الوافي عبد الرزاق
جـــامعة الشهيد حمـــة لخضر الـــوادي
louafi-abderrazak@univ-eloued.dz
الدكتـــور: غريسي جمـــــــال
جـــامعة الشهيد حمـــة لخضر الـــوادي
gressi83@univ-eloued.dzالوادي

1. ملخص الدراسة - الملخص -

الصفقات العمومية صورة من صور العقد الاداري، يربط المصلحة المتعاقدة مع متعاملين متعاقدين بغرض تلبية حاجاتها ، ونظرا لأهميتها و إرتباطها بالمال ، فقد لجأ المشرع الجزائري الى وضع أليات رقابية داخلية تمارس من طرف المصلحة المتعاقدة من خلال لجنة فتح و تقييم العروض و أخرى خارجية تمارس من طرف لجان الصفقات العمومية و تشمل رقابة المحاسب العمومي و المراقب المالي و رقابة بعدية و تكلف بها المفتشية العامة للمالية و مجلس المحاسبة حيث تهدف هذه الاليات الرقابية الى الرشادة في النفقات العمومية

الكلمات المفتاحية: الصفقات العمومية، الرقابة، اللجان، مجلس المحاسبة، الجماعات الاقليمية.

موضوع البحث:

تعتبر الصفقات العمومية التي تبرمها الجماعات الاقليمية من المواضيع الهامة ذات الارتباط الوثيق بالنفقات العمومية للدولة، فهي عقد من العقود الادارية، ونظرا لارتباط الصفقات العمومية بالمال العام ، فقد اولاها المشرع الجزائري عناية خاصة باعتبارها اهم القنوات التي تتحرك فيها الاموال العمومية ، ووسيلة تجسيد ميداني للاستثمارات و المشاريع التنموية على المستوى المحلي ، و باعتبار ان الصفقات العمومية تمثل المجال

الخصب لظاهرة الفساد المالي، فقد اخضعها المشرع الجزائري للعديد من صور الرقابة ، تلازم مختلف مراحلها سواء قبل الابرام او دخولها حيز التنفيذ او بعده، و تتمثل في رقابة اللجان الداخلية التي تحدثها المصلحة المتعاقدة ، او الرقابة الخارجية و المتمثلة في رقابة كل من اللجان البلدية الولائية و رقابة المراقب المالي و المحاسب العمومي و رقابة الوصاية ،.

و يكمن الهدف من الرقابة في التأكد من تطبيق الاهداف المسطرة و المرجوة، و الزام الجماعات الاقليمية التقيد بأحكام تنظيم الصفقات العمومية و ذلك بهدف ترشيد النفقات العمومية و الحد قدر الامكان من الاسراف و اهدار المال العام، وتنشيط حركية الاقتصاد و النهوض بالتنمية المحلية الاقتصادية، كما ان لهيئات الرقابة البعدية و المتمثلة في كل من المفتشية العامة للمالية و مجلس المحاسبة و هيئة مكافحة الفساد.

وقد فرضت أهمية هذا الموضوع صدور العديد من التشريعات و التنظيمات كان اخرها المـــرسوم الرئاســـي 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام ، حيث تضمن هذا المرسوم في مادته الخامسة (05) مجموعة مبادئ لضمان نجاعة الاستعمال الحسن للمال العام، يجب ان تراعى في الصفقات العمومية مبدأ حرية الوصول للطلبات العمومية و المساواة في معاملة المرشحين و شفافية الاجراءات

2. الإشكالية الرئيسية.

بناء على ما تم تقديمه يمكن طرح الاشكالية التالية

- ✓ مدى فعالية الرقابة الادارية على الصفقات العمومية للجماعات الاقليمية في ترشيد النفقات العمومية؟

كما يمكن طرح الاسئلة الفرعية التالية:

- ✓ كيف تساهم الرقابة الادارية على الصفقات العمومية للجماعات الاقليمية في الوصول الى النجاعة في الاقتصاد وفق مبادئ الشفافية و المساواة و حرية الوصول للطلبات العمومي؟
- ✓ ماهي الجهات المخولة بالرقابة القبلية على الصفقات العمومية للجماعات الاقليمية ؟
- ✓ كيف تتدخل هيئات الرقابة البعدية على الصفقات العمومية للجماعات الاقليمية ، و ما مدى فعالية هذه الرقابة ؟

3. الأهداف -

يسعى البحث الى توضيح مدى مساهمة الرقابة الادارية على الصفقات العمومية للجماعات الاقليمية في ترشيد النفقات العمومية ، و الوقوف على جوانب معينة من خلال :

- ✓ معرفة اللجان المكلفة بالرقابة سواء الداخلية أو الخارجية على صفقات الجماعات الاقليمية .
- ✓ مراحل عملية الرقابة الادارية على صفقات الجماعات الاقليمية.
- ✓ معرفة مدى استقلالية هذه اللجان أثناء القيام بمهامها الرقابية.
- ✓ محاولة التعرض الى الهيئات المكلفة بالرقابة البعدية على الصفقات العمومية للجماعات الاقليمية ، و الميكانيزمات التي تعمل بها هذه الهيئات.

4. خطوات العمل -

استدعت الدراسة ضرورة تقسيم البحث الى بابين ، حيث تم تقسيم الابواب الى فصول و الفصول الى مباحث .

الباب الاول: يتم فيه تناول الرقابة القبلية الرشيدة على الصفقات العمومية للجماعات الاقليمية ، وذلك من خلال التطرف الى مختلف اللجان القبلية سواء الداخلية او الخارجية التي يتم انشاؤها سواء على مستوى البلدية او الولاية

الباب الثاني: يتم التطرق فيه الى هيئات الرقابة البعدية على الصفقات العمومية للجماعات المحلية من خلال التعرض للنظام القانوني لهذه الهيئات و سير عملها في المجال الرقابي، و تتمثل هذه الهيئات في المفتشية العامة للمالية و مجلس المحاسبة و هيئة مكافحة الفساد

5. المنهج

بالنظر الى طبيعة الموضوع ، و محاولة الوصول الى الاهداف و النتائج المرجوة، سيتم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي ، و المنهج التحليلي من خلال استعراض و تحليل جملة النصوص التشريعية و التنظيمية المتعلقة بالموضوع.

6. خلاصة النتائج

سيتم التوصل الى النتائج التالية

- ✓ الحكم على مدى فعالية الرقابة على الصفقات العمومية للجماعات الاقليمية .

- ✓ تقييم الهيئات المكلفة بالرقابة البعدية على الصفقات العمومية للجماعات المحلية.
- ✓ الوقوف على الاختلالات التي تواجهها الهيئات في المجال الرقابي على الصفقات العمومية

7. المراجع

1- عمار بوضياف ، شرح تنظيم الصفقات العمومية وفق المرسوم الرئاسي 10-236 المؤرخ في 07 اكتوبر 2010، جسور للنشر و التوزيع، الجزائر، سنة 2011.

2- عمار بوضياف، شرح تنظيم الصفقات العمومية طبقا للمرسوم الرئاسي 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر2015، القسم الأول، الطبعة الخامسة، جسور للنشر و التوزيع، سنة 2017.

3- عمار بوضياف، شرح تنظيم الصفقات العمومية طبقا للمرسوم الرئاسي 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر2015، القسم الثاني، الطبعة الخامسة، جسور للنشر و التوزيع، سنة 2017.

4- الأمر 67-90 المؤرخ في 1967/06/17 المتضمن قانون الصفقات العمومية .

5- الأمر 67-24 المؤرخ في 1967/01/18 المتضمن قانون البلدية.

6- الأمر 69-32 المؤرخ في 1969/05/22 المتضمن قانون الصفقات العمومية.

7- الأمر 69-38 المؤرخ في 1969/05/28 المتضمن قانون الولاية المعدل و المتمم.

8- الأمر 70-57 المؤرخ في 1970/08/06 يعدل و يتمم الأمر 90/67 المتضمن قانون الصفقات العمومية.

9- الأمر 84-85 المؤرخ في 1984/09/17 يتمم الأمر 09/74 المتضمن مراجعة الامر 90/67.

10- الأمر 72-12 المؤرخ في 1972/04/08 يتمم الأمر 90/67 المتضمن قانون الصفقات العمومية.

11- الأمر 84-85 المؤرخ في 1984/09/17 يتمم الأمر 09/74 المتضمن مراجعة الامر 90/67.

12- الأمر 95-20 المؤرخ في 1995/07/17 المتضمن مجلس المحاسبة.

13- المرسوم 80-53 المؤرخ في 1980/03/01 المتضمن إحداث المفتشية العامة للمالية.

14 - القانون رقم 90-21 المؤرخ في 1990/08/15، يتعلق بالحاسبة العمومية ، ج ر، العدد 35، الصادرة في 1990/08/15:.

15- القرار الوزاري المؤرخ في 2012/08/12، يحدد إجراءات و كيفيات و محتوى محاسبة الالتزامات بالنفقات، ج ر، العدد 42، الصادرة في 2013/08/21.

16- المرسوم 82-145 المؤرخ في 1982/04/10 المنظم للصفقات العمومية التي يبرمها المتعامل العمومي.

17- المرسوم الرئاسي 83-135 المؤرخ في 19ديسمبر 1983المتضمن وجوب صفقات البناء و الاشغال العمومية.

18المرسوم 84-51المؤرخ في 25فيفري 1984 يعدل و يتمم المرسوم 82-145